

Distr.: General
22 April 2010
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الحالة والتوقعات الاقتصادية،

٢٠١٠-٢٠٠٩

موجز تنفيذي

بعد ست سنوات من النمو المستمر، انخفض الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ١,٩ في المائة وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٠ في المائة في عام ٢٠٠٩. وألحق الانخفاض في النمو ضررا بسوق العمل، إذ يقدر أن معدل البطالة في الإقليم ارتفع إلى نحو ٨,٣ في المائة.

وانتقلت آثار الأزمة أساسا عن طريق قطاع الاقتصاد الملموس في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتراجع كل من الصادرات والتحويلات المالية والنشاط السياحي، وتقلص الاستثمار المباشر الأجنبي. وعانت أسعار السلع الأساسية ومعدلات التبادل التجاري أيضا من التأثيرات السلبية. وانخفضت أيضا مستويات النشاط المحلي في بعض البلدان نتيجة تشديد ظروف الائتمان في قطاع المصارف الخاصة. واقرنت هذه العوامل بتراجع في التوقعات الاقتصادية، مما أدى إلى انخفاض الاستثمار والاستهلاك في القطاع الخاص.

* E/2010/100



وكان إجراء الحفز الإيجابي للسياسة المالية واحدا من السمات المميزة للإدارة الاقتصادية في عام ٢٠٠٩، فقد نفذت بلدان كثيرة في الإقليم سياسات مضادة لتقلبات الدورات الاقتصادية. وقد هيأت هذه السياسات؛ التي اقترنت بالعودة التدريجية إلى الظروف العادية في الأسواق المالية، ظروفا لتزايد النشاط وتحسنا في مؤشرات سوق العمل في الإقليم بدءا من الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩. وإضافة إلى ذلك، وأتاح تجدد إمكانية الحصول على الائتمان الدولي بالنسبة لبعض البلدان وتعافي أسواق الأوراق المالية للقطاع الخاص أن يعيد تنظيم أصوله وساعد على عودة الإقراض إلى الأحوال العادية.

وفي ضوء هذه التطورات، يتوقع أن ينمو الاقتصاد في عام ٢٠١٠ بنسبة ٤,١ في المائة وأن يكون أعلى بعض الشيء في بلدان أمريكا الجنوبية منه في سائر الإقليم، بالنظر إلى كبر حجم أسواقها المحلية وزيادة تنوع سوق صادراتها. ومن جهة أخرى، يتوقع أن يكون النمو بطيئا في بعض الاقتصادات الأكثر انفتاحاً التي تملك حواظ مالية أقل تنوعا للشركاء التجاريين وتعتمد بدرجة أكبر على الصناعات التحويلية. ويصدق هذا على الاقتصادات الكاريبية، التي يواجه بعضها تعقيداً في الظروف المالية وأسعار الصرف.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - الاتجاهات العامة والأزمة المالية
٧	ثانيا - الاتجاهات الأخيرة في اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٨	ألف - قنوات انتقال الأزمة
١٣	باء - الآثار الاجتماعية للأزمة
١٦	ثالثا - سياسات الاقتصاد الكلي
١٦	ألف - السياسة المالية
٢٠	باء - السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف
٢٢	رابعا - انتعاش اقتصادات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩
٢٨	خامسا - الآفاق والمخاطر والتحديات التي تواجه المنطقة

أولا - الاتجاهات العامة والأزمة المالية

١ - ظهر تأثير الأزمة المالية، التي تعد أعمق أزمة في ٦٠ عاما، بشدة في أواخر عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩، في جميع بلدان الإقليم، وإن بطرائق مختلفة. ونتيجة لذلك، وبعد ست سنوات من النمو الاقتصادي، تقلص الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ١,٩ في المائة في عام ٢٠٠٩، وهي نسبة تمثل تقلصا في نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٣,٠ في المائة.

٢ - وحدث أكبر تقلص في النشاط الاقتصادي في المكسيك وبعض بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وسجلت أمريكا الجنوبية معدلات نمو إيجابية، وإن كانت قد قصرت في جميع الحالات عن المعدلات التي تحققت بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨.

٣ - وقد أدى التباطؤ الاقتصادي إلى انخفاض الطلب على العمالة وارتفاع معدل البطالة إلى نحو ٨,٣ في المائة للإقليم ككل. وتوقفت أوجه التحسن التي ظهرت في السنوات الأخيرة في نوعية الوظائف نتيجة التباطؤ العام الشديد في بلدان كثيرة بسبب تكوين الوظائف ذات الأجر في القطاع الخاص وفي الوظائف الرسمية بصورة عامة. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت الأجور الحقيقية في معظم البلدان نتيجة انخفاض التضخم.

الجدول الأول

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الناتج المحلي الإجمالي

(معدلات النمو السنوي ٢٠٠٦-٢٠٠٩، بالنسبة المئوية)

البلد	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠ (ب)
الأرجنتين	٩,٢	٨,٥	٨,٧	٦,٨	٠,٩	٤,٠
بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)	٤,٤	٤,٨	٤,٦	٦,١	٣,٥	٤,٥
البرازيل	٣,٢	٤,٠	٥,٧	٥,١	-٠,٢	٥,٥
شيلي	٥,٦	٤,٦	٤,٧	٣,٢	-١,٥	٤,٥
كولومبيا	٥,٧	٦,٩	٧,٥	٢,٤	٠,٤	٢,٥
كوستاريكا	٥,٩	٨,٨	٧,٨	٢,٦	-١,١	٣,٥
كوبا	١١,٢	١٢,١	٧,٣	٤,١	١,٤	٣,٠
إكوادور	٦,٠	٣,٩	٢,٥	٦,٥	٠,٤	٣,٠
السلفادور	٣,١	٤,٢	٤,٧	٢,٥	-٣,٥	٢,٠
غواتيمالا	٣,٣	٥,٤	٦,٣	٤,٠	٠,٦	٢,٠

البلد	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠ (ب)
هايتي	١,٨	٢,٣	٣,٤	١,٣	٢,٩	٢,٠
هندوراس	٦,١	٦,٦	٦,٣	٤,٠	٢,١-	١,٥
المكسيك	٣,٣	٥,٠	٣,٤	١,٣	٦,٥-	٣,٥
نيكاراغوا	٤,٣	٤,٢	٣,١	٢,٨	١,٥-	٢,٠
بنما	٧,٢	٨,٥	١٢,١	١٠,٧	٢,٤	٤,٥
باراغواي	٢,٩	٤,٣	٦,٨	٥,٨	٣,٥-	٣,٠
بيرو	٦,٨	٧,٧	٨,٩	٩,٨	٠,٩	٥,٠
الجمهورية الدومينيكية	٩,٣	١٠,٧	٨,٥	٥,٣	٣,٥	٣,٥
أوروغواي	٦,٦	٧,٠	٧,٦	٨,٩	٢,٩	٥,٠
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	١٠,٣	٩,٩	٨,٢	٤,٨	٣,٣-	٢,٠
أمريكا اللاتينية	٥,٠	٥,٨	٥,٨	٤,٢	١,٩-	٤,١
منطقة البحر الكاريبي	٤,٠	٧,٥	٣,١	٠,٨	٢,١-	٠,٩
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٥,٠	٥,٨	٥,٨	٤,١	١,٩-	٤,١

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية أعرب عنها بدولارات سنة ٢٠٠٠.

(أ) أرقام أولية.

(ب) إسقاطات.

٤ - وانخفض معدل التضخم بمدة من ٨,٣ في ٢٠٠٨ إلى نحو ٤,٣ في ٢٠٠٩، نتيجة لانخفاض الأسعار الدولية لبعض السلع الأساسية المشمولة في سلال استهلاك الأسر المعيشية، بالإضافة إلى تأثير ارتفاع قيمة العملة وتأثير تباطؤ النشاط على مستويات الطلب.

٥ - وظهرت بعض الإشارات الإيجابية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، حتى على الرغم من أن الأسواق المالية واصلت إظهار تقلب وأن حالة الاقتصاد العالمي لا تزال تنطوي على بعض المخاطر. غير أن هناك بعض الأسئلة التي تظهر فيما بعد الأجل القصير عما إذا كان التعافي السريع سوف يتحول أو لا يتحول إلى نمو مستمر على المستوى العالمي وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦ - ونظراً لضخامة حجم الأزمة، فقد وصلت إلى كل جزء من أنحاء العالم دون استثناء لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. على أن هذه الأزمة تختلف عن سائر الأزمات التي شهدتها الإقليم في الماضي. ولا يرجع السبب في ذلك إلى أن مركز هذه الأزمة نشأ في

البلدان المتقدمة فحسب، وإن كان لتلك النشأة دور غير هين في الاتجاهات الاقتصادية الأخيرة، ولكنه يرجع في المقام الأول إلى المنعطف الذي حدثت فيه الأزمة في المنطقة وكيفية تأثرها بها.

٧ - أولاً، مكّنت الظروف الخارجية المواتية بدرجة كبيرة التي اقترنت بإدارة حكيمة لسياسة الاقتصاد الكلي المنطقة من خفض ديونها المتبقية وإعادة التفاوض بشأنها بشروط أفضل مع تكوين احتياطات دولية في الوقت نفسه. ومن ثم، دخلت اقتصادات أمريكا اللاتينية الأزمة بسيولة وقدره على السداد غير مسبوقتين، الأمر الذي يفسر السبب في أنه، خلافاً لأي ظروف حدثت في الماضي، لم تتدهور النظم المالية للبلدان ولم يحدث هروب للعملة المحلية، الأمر الذي ساعد على المحافظة على الهدوء في أسواق العملات في الإقليم. غير أنه كان لدى بعض البلدان في منطقة الكاريبي مستويات مرتفعة من الديون الخارجية وواجهت ظروفًا أصعب، إلى حد ما، في أسعار الصرف.

٨ - وأعطى الحيز الواسع لسياسة الاقتصاد الكلي في الكثير من بلدان المنطقة قدرة كبيرة على وضع سياسة مقاومة للأزمات. وعموماً، كان حيز السياسة العامة أكبر اتساعاً في بعض بلدان أمريكا الجنوبية. كما أتاح تحسن الوضع المالي الصافي فرصة جديدة للوصول إلى الأسواق المالية الدولية، بقدر معقول من السرعة، الأمر الذي زاد من تعزيز القدرة على تنفيذ السياسات العامة. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من أن التراجع في المتغيرات الحقيقية كان بالغ الحدة، فإن التعافي يبدو الآن قوياً بدرجة معقولة.

٩ - ومع أن الفقر في المنطقة بقي عند مستويات مرتفعة، رغم المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة، ورغم أن تأثير الأزمة على المتغيرات الاجتماعية كان سلبياً كما تنبأت التوقعات، فإن التدهور لم يكن بالقدر الذي كان متوقعاً في البداية، وذلك بسبب عدد من العوامل. فمن جهة، جاء كان من الانخفاض في الأنشطة وتأثيره على سوق العمالة أقل مما كان متوقعاً، ومن ثم لم ترتفع مستويات البطالة بالقدر الذي خشى المحللون حدوثه استناداً إلى التقلص الأولي. ومن جهة أخرى، ساعدت الأسعار الدولية السلع الأساسية، التي اقترنت بارتفاع في قيمة العملات على تحقيق خفض كبيرة لمعدلات التضخم وحدثت من تآكل الدخول الفعلية، وبالتالي أدت، على الأقل جزئياً، إلى معادلة التراجع في مؤشرات العمالة.

١٠ - كما أدى الارتفاع في الإنفاق الاجتماعي خلال السنوات القليلة الأخيرة والزيادة في عدد وفعالية البرامج الاجتماعية دوراً مهماً في احتواء التكاليف الاجتماعية للأزمة. ونتيجة الدروس المستفادة من الأزمات السابقة، سعت البلدان إلى المحافظة على تغطية هذه البرامج - بل والتوسع فيها - حتى في ظل التقليل التدريجي للحيز المالي.

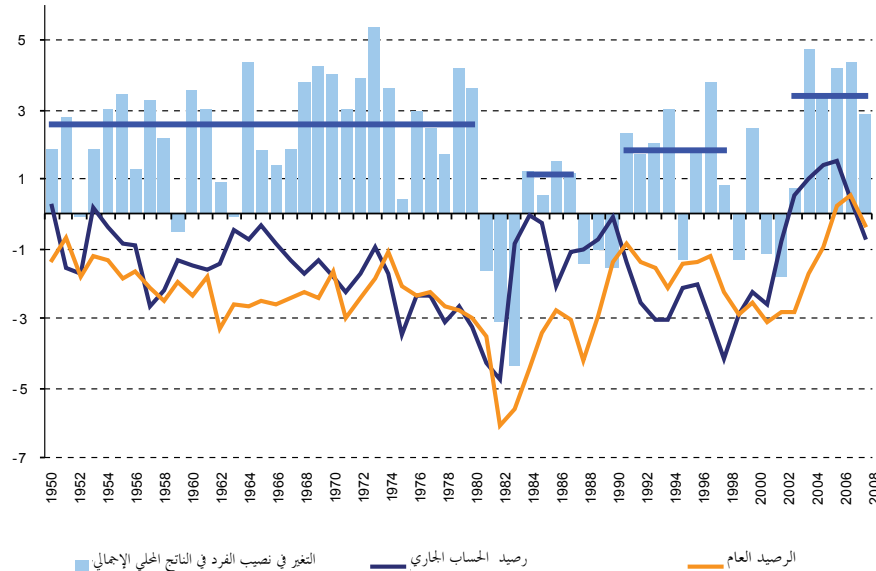
ثانياً - الاتجاهات الأخيرة في اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١١ - من المهم لفهم السبب في اختلاف تأثير هذه الأزمة على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن الأزمات السابقة، فهم الظروف التي وجد فيها الإقليم نفسه عندما حدثت الأزمة. أولاً، وقبل كل شيء، أنهت الأزمة الاقتصادية العالمية فجأة أطول وأقوى فترات النمو الاقتصادي التي شهدتها الإقليم منذ زمن بعيد. إذ إنه لم يشهد منذ ٤٠ عاماً فترة لها هذا الاستقرار في نمو نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٣ في المائة، أو منذ الازدهار الذي استمر منذ أواخر الستينيات إلى أن حدثت صدمة النفط في أوائل السبعينيات، والتي حظي خلالها الإقليم بمعدلات نمو مماثلة لسبع سنوات متوالية.

١٢ - كما هو مبين في الشكل الأول، اقترن النمو المطرد بتحسين كمي ونوعي في الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الكلي مما جعل الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ فترة توسع غير مسبقة في التاريخ الحديث للإقليم. فمن جهة، تمتع الإقليم بفائض في الحساب الجاري (تولد إلى حد كبير من تحسين شروط التبادل التجاري، وخاصة من أمريكا الجنوبية وزيادة تدفق التحويلات المالية من العمال المهاجرين (في المكسيك أساساً وفي أمريكا الجنوبية في المقام الأول). وفي غضون ذلك، كانت تسجل فوائض أولية متزايدة في الحسابات العامة وحدث انخفاض هائل في العجز العام للإقليم (بل إنه تحول إلى فائض خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧).

الشكل الأول

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التغير في نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، ورصيد الحساب الجاري والرصيد العام



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام الرسمية.

١٣ - وفي وقت توفرت فيه سيولة وفيرة في الأسواق المالية الدولية، أتاح الحساب الجاري الراهن للبلدان أن تخفض أعباء ديونها الخارجية وأن تعيد التفاوض على أساس شروط أفضل فضلاً عن أنه أتاح لها تزايد التراجع المالي التخلص من دينها العام.

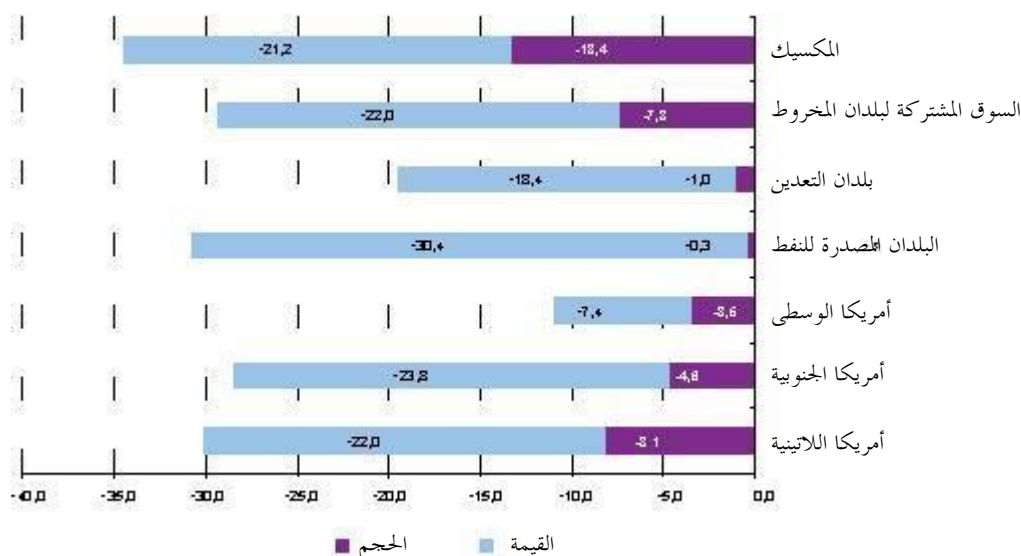
١٤ - ورغم أن الأزمة فرضت قيوداً شديدة على سياسة الاقتصاد الكلي عندما أعادت الاقتصادات مرة أخرى إلى حالي العجز في حساباتها الخارجية وحساباتها العامة، فإن وضعها المتميز المتعلق بالأرصدة المالية (زيادة من الأصول، ونقص وتحسن في الخصوم) كان معناه في عام ٢٠٠٩ أنها غير مضطرة إلى معالجة مشاكل النظم المالية الداخلية، وأنها لن تواجه مشاكل فيما يتعلق بالعملة المحلية أو مصاعب فيما يتعلق بالتزاماتها الخارجية. ويساعد كل هذا في توضيح السبب في أن أشد آثار الأزمة لم تتجه صوب الاقتصاد الحقيقي وإنما اتجهت من خلال القطاع المالي.

ألف - قنوات انتقال الأزمة

١٥ - كما ذكر أعلاه، انتقلت مضاعفات الأزمة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عبر قطاع الاقتصاد الحقيقي، ملحقة الضرر بما كان يمثل في الآونة الأخيرة أحد المحركات الرئيسية للنمو الإقليمي.

الشكل الثاني

التغير في صادرات السلع، التسليم على ظهر السفينة، من حيث الحجم والقيمة، ٢٠٠٩ (كنسبة مئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على أساس الأرقام الرسمية.

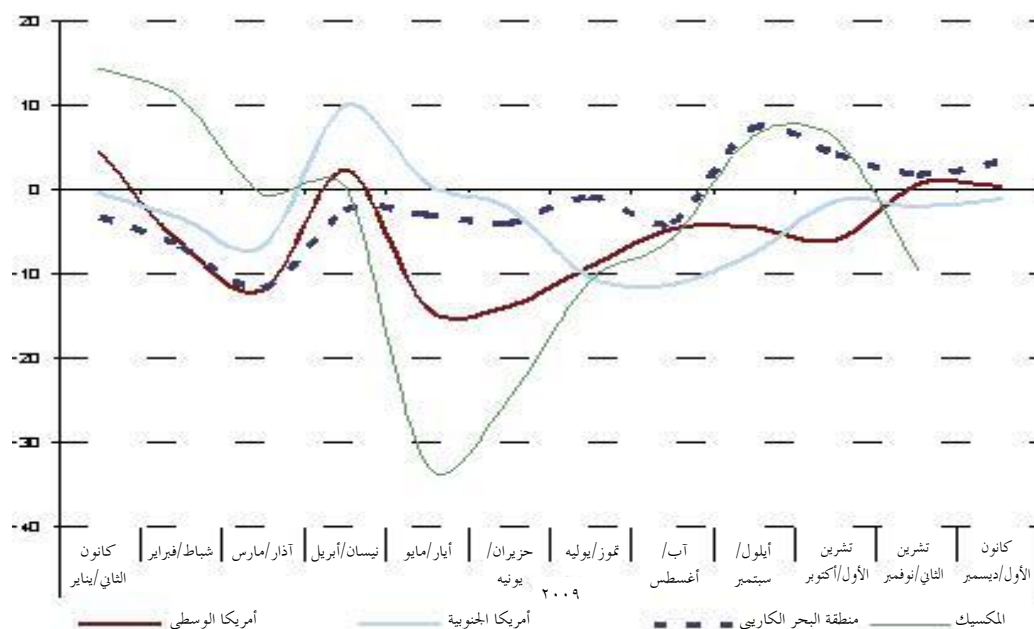
١٦ - تراجعت الصادرات بشدة اعتباراً من النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، سواء من حيث الحجم أو القيمة. وعلى الرغم من تباطؤ التراجع في النصف الثاني من العام، انخفض حجم صادرات أمريكا اللاتينية بنسبة تقدر بنحو ٨,١ في المائة في عام ٢٠٠٩. ومثلما كان متوقعا، كان الضرر أكثر فداحة على صادرات المكسيك، إذ تراجعت بنسبة ١٣,٤ في المائة تقريبا بالأرقام الحقيقية. ويقدر انخفاض حجم الصادرات بنحو ٣,٥ في المائة و ٤,٦ في المائة في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، على التوالي.

١٧ - وكان للتباطؤ في النشاط الاقتصادي عبر العالم، وانحسار تدفقات التجارة الدولية، أثر سلبي على أسعار السلع الأساسية، مما أضرب معدلات التبادل التجاري. وعلى الرغم من أن الانكماش في أسعار السلع الأساسية الدولية بلغ أدنى مستوياته في بداية عام ٢٠٠٩، فإن متوسط مستويات الأسعار على مدى العام ظل أدنى بكثير مما كان عليه في عام ٢٠٠٨، مما يشير إلى أن معدلات التبادل التجاري للمنطقة ككل تراجعت بنسبة تقدر بنحو ٦,٠ في المائة. وكان لذلك انعكاسات على أمريكا الجنوبية أساسا، وعلى مُنتجي النفط والمركبات الهيدروكربونية والفلزات على وجه الخصوص، وكذلك، على البلدان المتخصصة في إنتاج الأغذية، وإن كانت بدرجة أقل. لكن أمريكا الوسطى وهي منطقة تستورد تلك السلع الأساسية، شهدت تحسنا في معدلات التبادل التجاري، وإن على نحو غير كاف للتعويض كليا عن التراجع الذي سجل في الأعوام الماضية.

١٨ - وكما هو مبين في الشكل ٣، شهدت السياحة، التي تكتسي أهمية رئيسية بالنسبة لاقتصادات منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى تراجعا حادا. وكان الانكماش ملحوظا بوجه خاص في المكسيك في الربع الثاني من العام بسبب تفشي فيروس الإنفلونزا A (H1N1). وبصفة عامة، قُدر التراجع في حركة السياحة بين ٣ في المائة و ٦ في المائة في عام ٢٠٠٩.

الشكل الثالث

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التغيرات من سنة إلى أخرى في عدد السياح الدوليين الوافدين، ٢٠٠٩
(النسب المئوية)



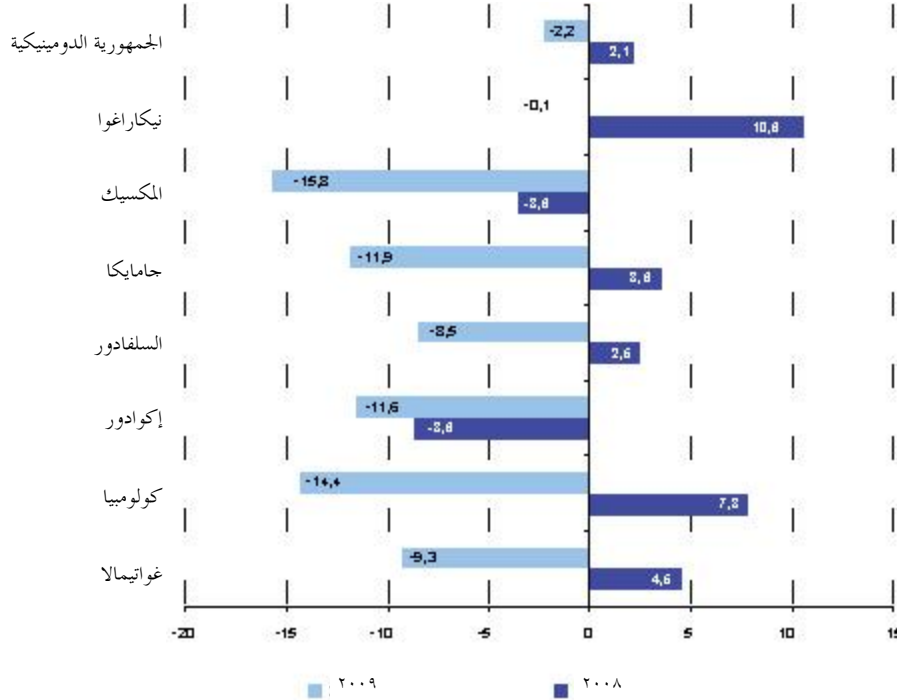
المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على أساس الأرقام الواردة من منظمة السياحة العالمية.

١٩ - نظرا إلى أن الولايات المتحدة وإسبانيا (وهما من البلدان الأكثر تضررا من الأزمة) تشكلان الوجهتين الرئيسيتين لمعظم المهاجرين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تراجعت التحويلات المالية إلى المنطقة بشدة. وكما يتضح من الشكل الرابع، سُجلت نسب تراجع سنوية بنحو ١٠ في المائة في التحويلات المالية في بعض بلدان أمريكا الوسطى، كالسلفادور وغواتيمالا، ونسب تراجع أكثر حدة في إكوادور، وجامايكا، وكولومبيا، والمكسيك. وشهدت الجمهورية الدومينيكية ونيكاراغوا تراجعا على نطاق أصغر.

الشكل الرابع

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التغيرات من سنة إلى أخرى في التحويلات المالية من العمال المهاجرين

(النسب المئوية)



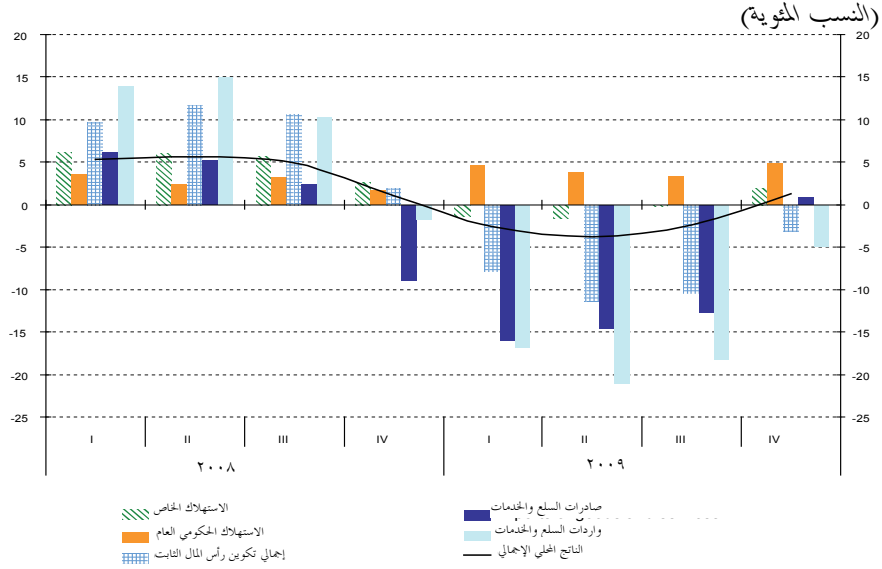
المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على أساس الأرقام الرسمية.

٢٠ - وفي الوقت نفسه، انخفض الاستثمار الأجنبي في المنطقة بنسبة تقدر بنحو ٣٩,١ في المائة، وهو أكبر تراجع منذ ٣٠ عاما على الأقل. وبين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٣، هبطت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي بنحو ٤٧ في المائة، لكن التراجع كان مركزا بعد ذلك في بلدين فقط (الأرجنتين والبرازيل)، في حين أن الانكماش هذه المرة كان منتشرا عبر أنحاء المنطقة، ومثل تراجع التدفقات إلى البرازيل نسبة كبيرة من التراجع الإجمالي.

٢١ - ورغم أن آثار الأزمة الدولية برزت بشكل رئيسي عبر قناة الاقتصاد الحقيقي، فلقد برزت في بعض الحالات آثار على النظم المالية، لربما خلفت انعكاسات كبيرة على مستويات النشاط. ومع ذلك، فإن الاضطرابات في المنطقة كانت مرتبطة في الغالب بالتجارة وليس بتحول تدفقات رأس المال الوافدة، مع ثلاثة استثناءات رئيسية: البرازيل وبيرو وشيلي، التي كانت نظمها المالية أكثر تعرضا للانتكاس من سائر نظم المنطقة في أواخر عام ٢٠٠٨.

الشكل السادس

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تصنيف مجموع العرض والطلب



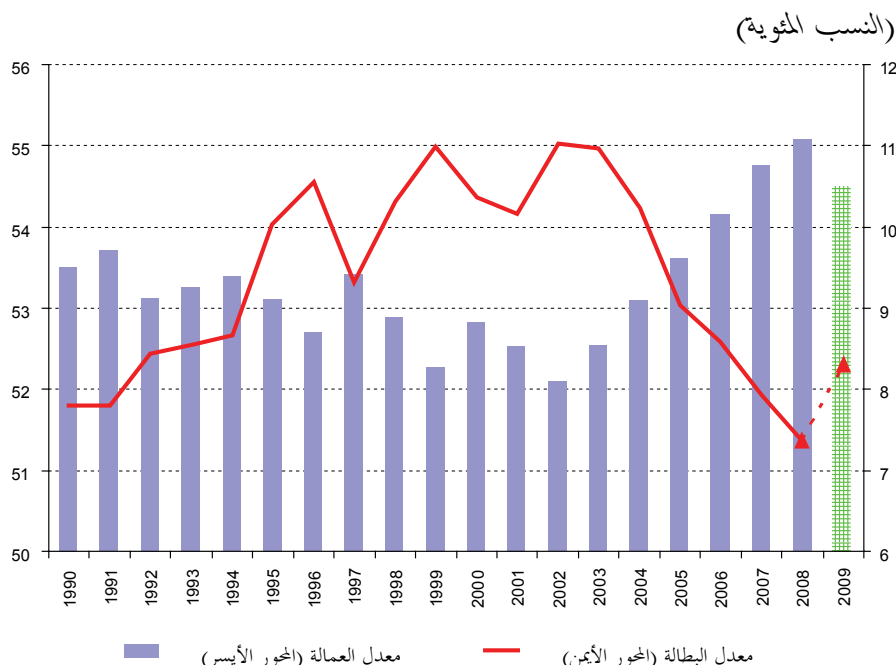
المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على أساس الأرقام الرسمية.

باء - الآثار الاجتماعية للأزمة

٢٤ - أثر التباطؤ المفاجئ في النمو الاقتصادي سلبا على سوق العمل: فانخفض معدل العمالة للمرة الأولى منذ ست سنوات. وارتفع معدل البطالة بحوالي نقطة مئوية، من ٧,٤ في المائة إلى ٨,٣ في المائة. كما هو واضح في الشكل السابع وأدّى الركود في عرض العمل إلى تجنب حدوث زيادة كبيرة في معدلات البطالة، كما يتضح من نسبة المشاركة.

الشكل ٧

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: معدلات العمالة والبطالة



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على أساس الأرقام الرسمية.

٢٥ - وتوقفت التحسينات التي كانت جارية خلال الأعوام الأخيرة على صعيد نوعية الوظائف بسبب التباطؤ الكبير في فرص إيجاد وظائف ذات أجر في القطاع الخاص وفي قطاع العمالة الرسمية بشكل عام.

٢٦ - وفي الوقت نفسه، اتخذت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خطوات لتنفيذ تدابير اجتماعية. وعلى صعيد المنطقة، أعلن ٢٦ بلداً عن تدابير لدعم الأسر الفقيرة، كما أعلن ١٨ بلداً عن دعم الاستهلاك. ووفقاً لذلك، تميل الحافطة قليلاً نحو دعم الأسر الفقيرة (٥٧ في المائة). لكن تصنيف التدابير تبعاً للمناطق دون الإقليمية يظهر اختلافاً كبيراً في تكوين الحافطة. ففي أمريكا الجنوبية والمكسيك، تشمل ثلاثة أرباع التدابير المعلنة تقديم الدعم للأسر الفقيرة، بينما يظهر التوزيع في أمريكا الوسطى وبلدان منطقة البحر الكاريبي توازناً إلى حد ما.

٢٧ - وأسهمت الأزمة في خفض معدل التضخم من ٨,٣ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩. وكان ذلك نتيجة للأثر المزدوج المترتب على الركود العالمي

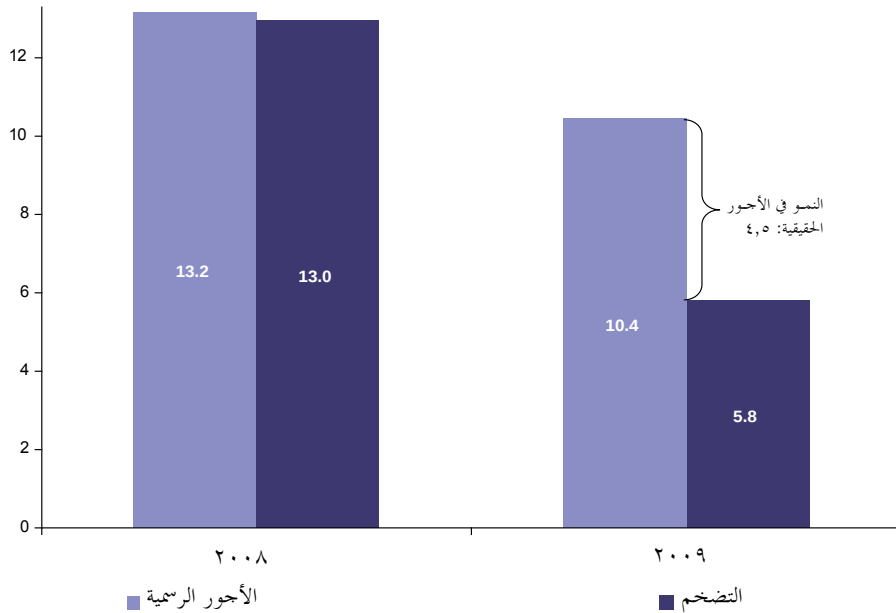
وتراجع حركة التجارة في أسعار الأغذية والطاقة من جهة، واتساع الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي المحتمل، نتيجةً للتراجع في الطلب على مستوى المنطقة بأسرها من جهة أخرى.

٢٨ - كما يتضح من الشكل الثامن، وأسهم انخفاض معدل التضخم في درء انخفاض الأجور الحقيقية، مما يفسر جزئياً أن الأثر السلبي على الفقر ظلّ أكثر اعتدالاً مما كان متوقعاً في البداية.

الشكل الثامن

أمريكا اللاتينية: التغير في الأجور الاسمية والتضخم والأجور الحقيقية^(أ)

(النسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على أساس الأرقام الرسمية.

(أ) معدل بسيط لـ ١٠ بلدان.

٢٩ - كما يمكن أن تُعزى الزيادة في الفقر بما هو أدنى مما كان متوقعاً إلى سياسات الإنفاق الاجتماعي التي نفذتها معظم بلدان المنطقة، ولا سيما تلك المتبعة في البلدان الكبرى التي تتسم بنسيج مؤسسي أكثر تماسكاً. يمكنها من تنفيذ استراتيجيات تنحو، نظراً إلى كونها أكثر تركيزاً، إلى أن تكون فعالية أكبر أثناء الأزمات مقارنة باستراتيجيات تقديم الإعانات المالية العامة على استهلاك سلع وخدمات معينة. وتنحو الإعانات المالية الأكثر عمومية إلى

أن تكون أكثر الوسائل استخداماً في بعض بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي التي تتسم بأطر مؤسسية أضعف.

ثالثاً - سياسات الاقتصاد الكلي

٣٠ - استطاعت بلدان عديدة في المنطقة تنفيذ سياسات مضادة لأثر الدورات الاقتصادية لم تتح لها تعويض التطور السلبي لمعظم عناصر الطلب المحلي، جزئياً على الأقل وإنما أتاحت لها أيضاً التعجيل لعملية الانتعاش، التي بدأت تؤدي التأثير المروج في بعض البلدان اعتباراً من الربع الثاني، وفي جميع البلدان تقريباً في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩.

٣١ - وتشكل إحدى السمات المميزة للأزمة القدرة التي برزت (لدى بعض البلدان أكثر من غيرها) على تنفيذ سياسات في مجال الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية للتخفيف من الآثار السلبية للأزمة على النشاط الاقتصادي والعمالة. وبدرجات متفاوتة، ووفقاً لنوع المشكلة الماثلة، ووفقاً لقدرات كل بلد على نشر السياسات العامة قبل كل شيء (ليس فقط من الناحية المالية، وإنما أيضاً من الناحية المؤسسية)، وضعت حكومات المنطقة مجموعة واسعة من المبادرات التي يمكن أن تصنّف عموماً في الفئات التالية: التدابير الضريبية؛ التدابير النقدية والمالية وتدابير الصرف؛ التدابير الاجتماعية وتدابير العمالة.

ألف - السياسة المالية

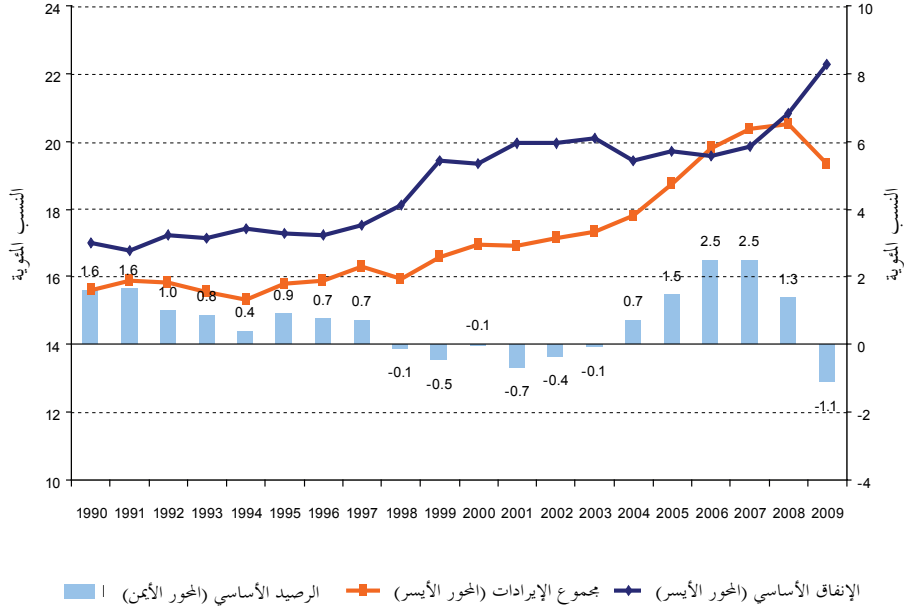
٣٢ - كان الحافز الإيجابي المتمثل في إجراءات السياسة المالية من السمات المميزة للإدارة الاقتصادية في عام ٢٠٠٩. وقد انخفض الرصيد الأساسي للمنطقة من فائض بلغ ١,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ إلى عجز بلغ ١,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩. ويعكس هذا الانخفاض الذي يتجاوز نقطتين من نقاط الناتج المحلي الإجمالي (وهو مقياس لحجم الحوافز المالية) تراجعاً في الإيرادات العامة وزيادة في النفقات العامة، بما يشمل في آن معاً الإنفاق الجاري والرأسمالي (انظر الشكل التاسع).

٣٣ - وخضعت الإيرادات لنسب النمو الاقتصادي (الذي أثر بدوره على إيرادات الضرائب)، وهبوط أسعار السلع الأساسية التي تصدرها المنطقة، والتي تمثل في بعض البلدان نسبة عالية من الإيرادات العامة.

الشكل التاسع

أمريكا اللاتينية: الإيرادات والإنفاق الأساسي والرصيد الأساسي

(معدل بسيط، النسب المئوية للناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على أساس الأرقام الرسمية.

٣٤ - وعلاوة على هذه العوامل الخارجية، وفي كثير من الحالات، أدت تدابير السياسة العامة، المتخذة إلى جانب استراتيجيات التصدي للأزمة لتحفيز الطلب المحلي، إلى الحد من الإيرادات الضريبية. وتُعد الخصومات على ضريبة الدخل والاعفاءات والفوائد الضريبية الأخرى لصالح الشركات والأفراد على حد سواء من الوسائل الأكثر استخداماً، ويدل إلى ذلك اعتمادها في ١٢ بلداً من أصل ١٩ بلداً في أمريكا اللاتينية.

٣٥ - وتصدت البلدان للأزمة باستخدام مجموعة واسعة من التدابير الرامية، بشكل رئيسي، إلى تعزيز الطلب الكلي والتعويض عن الآثار الاجتماعية الارتدادية على القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة نفسها أو لتدابير التكيف التي كانت ستُخذ. وتتفاوت التدابير المالية المعتمدة تفاوتاً كبيراً فيما بينها، نظراً للقدرات المختلفة المتاحة لكل بلد من أجل تنفيذها، وتوافر الموارد. ويمكن تصنيف التدابير المعلنة ضمن فئتين من الأدوات: '١' التدابير التي تنطوي على نظم الضرائب، '٢' التدابير التي تنطوي على الإنفاق المالي. ويوفر الجدول التالي عرضاً تخطيطياً للمجموعة الواسعة للتدابير الحكومية المتبعة. ففي جانب الإيرادات، تُعنى التدابير بإدارة سلسلة كاملة من التغييرات، بدءاً بهيكل ضريبة الدخل، مروراً بالتعديلات على

القاعدة الضريبية (التخفيضات الضريبية، والإعفاءات، ونُظم الاستهلاك المعجل) ومعدلات الضرائب الاسمية، وصولاً إلى إصلاح الضرائب على السلع والخدمات (ضريبة القيمة المضافة، الضرائب المحددة أو التعريفات الجمركية). وفي جانب الإنفاق، ترمي التدابير، بشكل رئيسي، إلى تشجيع الاستثمار في الهياكل الأساسية والإسكان وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وصغار المزارعين، أو تمويل مجموعة متنوعة من البرامج الاجتماعية (انظر الشكل العاشر).

الجدول الثاني

أمريكا اللاتينية (١٩ بلدا): أهم التدابير المعلن عن تنفيذها لمكافحة آثار الأزمة

	أوروغواي	الجمهورية الدومينيكية	بنما	نيكاراغوا	المكسيك	هندوراس	هايتي	غوatemala	السلفادور	إكوادور	كوستاريكا	كولومبيا	شيلي	الأرجنتين	بوليفيا (دولة - التعددة القومية)	البرازيل	فنزويلا (جمهورية- البوغيارية)
النظام الضريبي																	
-ضريبة دخل الشركات	X	X		X	M			X		X	M	X	M			X	
-التخفيضات/(الإهلاك)		X		X	M	X		X		X		X	M	X			
-نسبة دخل الأفراد (التخفيضات)		X	X							X					X	X	
-سراب التجارة الخارجية	X	X	M	M	X					X	X		M				
-ضرائب على السلع والخدمات	X				X					X	X		M				
-مشاركات الضمان الاجتماعي					M									X			
-مدابير أخرى	X	X	M	X						M		X	M	X			
-الاتفاق العام																	
-استثمار في الهياكل الأساسية	X	X	X	X	X	X		X		X	X	X	X	X	X	X	
-إسكان	X	X	X	X	X	X		X	X	X	X	X	M	X	X	X	
-تقديم المقدم إلى المؤسسات الصغيرة المتوسطة الحجم أو إلى المستجدين الزراعيين	X	X	X	X		X	X	X	X	X	X	X	X	X	X		
-تحويلات مالية مباشرة للأسر			X	X	X	X			X		X		M		X		
-وامع اجتماعية أخرى	X	X	X	X	X	X	X	X	X		X	X	X			X	
-نفقات أخرى			X								X			X			

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، The reactions of the Governments of the Americas to the international crisis: ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. (LC/L.3025/Rev.5)، سنتياغو، شيل، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

ملاحظة: م: تدابير مؤقتة.

٣٦ - إلا أن انخفاض الإيرادات المالية، وتشديد شروط الحصول على الائتمان والقدرة المحدودة لبعض البلدان على تنفيذ مشاريع استثمارية أمور أدت إلى إرجاء تنفيذ العديد من هذه التدابير.

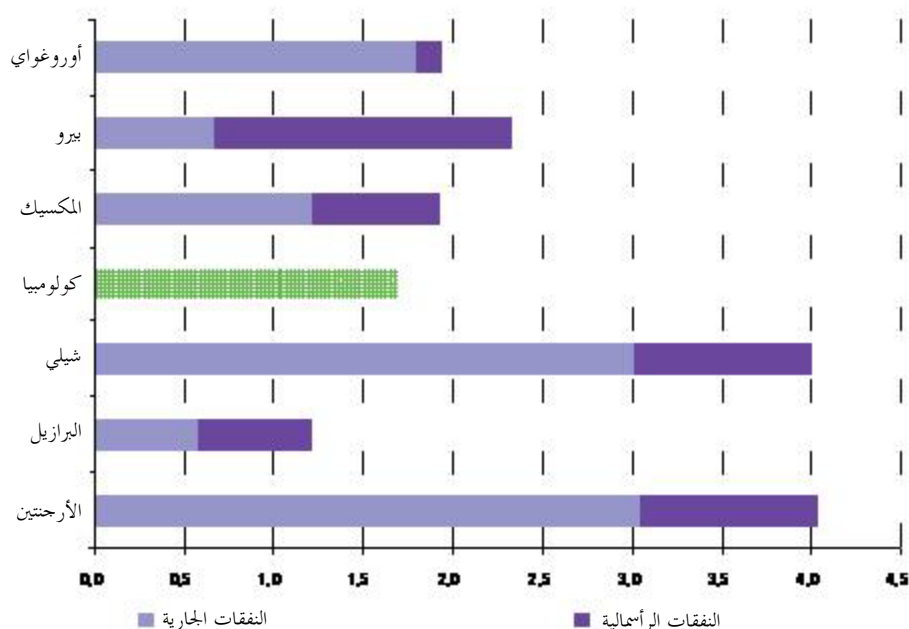
٣٧ - وأعلنت حكومات المنطقة أيضا عن خطط إنفاق طموحة نوعا ما. أما عن تنفيذ هذه الخطط، فإن النفقات الجارية (التي يمكن عموما تسريع وتيرتها بقدر أكبر) في معظم

البلدان التي تتوافر معلومات بشأن إنفاقها الفعلي حتى الربع الأول من العام، قد زادت إلى حد كبير في الربع الأول من العام، بينما زاد الإنفاق الإنتاجي بنسبة أقل (وهو عادة أبطأ من غيره في التحقق). إلا أن انخفاض أسعار السلع الأساسية أدى إلى تقليص الإمكانية المالية المتاحة في بعض البلدان العالية التخصّص في السلع الأساسية، الأمر الذي منعها من تنفيذ تدابير مضادة للدورة الاقتصادية. وقد حدث هذا في جمهورية فنزويلا البوليفارية التي حمل تراجع الإيرادات المالية فيها السلطات على اتخاذ خطوات ترمي إلى احتواء الإنفاق العام، وهو ما أتاح للسياسة المالية بدء مسار معاكس للدورة الاقتصادية.

الشكل العاشر

أمريكا اللاتينية (بلدان مختارة): تغير الإنفاق العام، ٢٠٠٨-٢٠٠٩

(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

(أ) يشير على التغير في إجمالي الإنفاق.

باء - السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف

٣٨ - فور اندلاع الأزمة، اتخذت المصارف المركزية في المنطقة سلسلة من التدابير الواسعة النطاق تستهدف إما تحقيق الانتعاش أو الحصول على سيولة الأسواق المالية المحلية أو كليهما. وقد أدى التراجع الكبير في نسبة التضخم إلى تحرير السياسات النقدية في البلدان التي تُدير

خططا تستهدف الحد من التضخم والبلدان التي تتوخى تحقيق أهداف أخرى من قبيل بعض أنواع التراكمات النقدية، على حد سواء.

٣٩ - وقد حدث على نحو أسرع التخفيض الكبير لأسعار الصرف الذي قامت به معظم السلطات المالية لبلدان المنطقة إطار سياساتها النقدية، في البلدان التي تأخذ بخطط مُستهدفة للحد من التضخم. ومع ذلك، فإن معدلات التضخم، رغم هبوط أسعار الفائدة هبوطاً حاداً في كثير من الحالات، قد تراجعت على نحو أسرع، الأمر الذي حال دون أن تحقق القيمة الحقيقية الأثر المرجو من الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات.

٤٠ - وأخفقت الجهود التي بذلتها المصارف المركزية لضخ المزيد من السيولة النقدية في النظام المالي في ترجمة ذلك إلى زيادة الائتمانات في قطاع المصارف الخاصة. وعلى النحو الذي أُشير إليه سابقاً، وسعياً إلى التصدي لهذه الحالة، شاركت المصارف العامة لكثير من بلدان المنطقة في وضع استراتيجيات حكومية مضادة للدورات الاقتصادية وعززت الإقراض العام للتخفيف جزئياً في بعض الحالات وكمياً في أخرى، ومن آثار المواقف المتشددة التي اتخذتها المصارف الخاصة. ويتوقف تأثير هذه الأداة على مدى ضخامة القطاع المصرفي الرسمي في النظام المالي. ومن هنا، فقد كان ذلك التأثير بالغاً جداً في البرازيل، حيث يمثل الإقراض المصرفي العام نحو ٣٥ في المائة من إجمالي الائتمانات.

٤١ - أما عن أسعار الصرف، فقد تمثل الاتجاه العام في أمريكا اللاتينية، فور انتهاء ما شهدته من ضائقة مالية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ (والتي استمرت في بعض الحالات حتى بداية عام ٢٠٠٩) في الرجوع إلى رفع قيمة العملات المحلية وهي عملية كانت جارية قبل هذه الأزمة. وأفضى البحث عن إيرادات أعلى خلال فترة وفرة السيولة في السوق الدولية، والأداء القوي نسبياً لكثير من اقتصادات المنطقة، إلى حدوث تدفقات داخلية ضخمة لرؤوس الأموال التي أدت إلى انخفاض سعر الصرف في معظم بلدان أمريكا الجنوبية. وكان الاستثناء الوحيد الملحوظ هو المكسيك، حيث ارتفعت القيمة الحقيقية لسعر الصرف فيه بنسبة ٢٢ في المائة عما كانت عليه قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ عندما تكشفت الأزمة الدولية.

٤٢ - وسعياً إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي إلى حد ما، واستدامة مستويات السيولة المحلية، دخل العديد من المصارف المركزية سوق الصرف، مما مكّنها في بعض الحالات من استعادة مستوى الاحتياطي الدولي للمصارف التي كانت قائمة قبل الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، البرازيل، الذي زاد مستوى احتياطاته الدولية بنسبة ٢٣,١ في المائة، ليصل إلى أكثر من ٤٤,٧٣٧ بليون دولار من دولارات

الولايات المتحدة، بينما تراجع سعر الصرف الحقيقي لديه بنسبة ٢٥,٩ في المائة في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٤٣ - وتتسم التغيرات الملحوظة في مراكز البلدان من حيث احتياطاتها الدولية في ٢٠٠٩ بأهمية خاصة. فقد سجلت البرازيل زيادة أكبر من الزيادة التي سجلتها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ككل، وهو ما يخفي حالة من عدم التكافؤ في المنطقة أي أن زيادة الاحتياطيات في بعض البلدان كانت كافية لتعويض الخسائر التي لوحظت في نهاية عام ٢٠٠٨، بينما لم تؤثر الزيادات التدريجية لاحتياطيات بلدان أخرى مثل الأرجنتين والمكسيك، إلا تأثيراً ضئيلاً في إجمالي نسبة الزيادة الإقليمية. وجدير بالإشارة أن اتساع نطاق الاحتياطيات في بعض الحالات، ولا سيما في الاقتصادات الأصغر حجماً، مثل اقتصادات منطقة البحر الكاريبي، يرجع أساساً إلى حقوق السحب الخاصة التي منحها صندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة.

رابعاً - انتعاش اقتصادات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩

٤٤ - تدل المؤشرات الرئيسية التي احتسبتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باستخدام المنهجية التي قدمتها (٢٠٠٩ (أ))، إلى أن ستة من أكبر اقتصادات بلدان المنطقة، وهي الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو، والتي تمثل مجتمعة نحو ٩٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد الإقليمي، كانت تتجه نحو الانتعاش الاقتصادي في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ (انظر الشكل الحادي عشر).

٤٥ - وكانت التوقعات بأن التراجع الذي شهده النشاط الاقتصادي في الفترة ما بين الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ والربع الثاني من عام ٢٠٠٩ سينعكس مساره، متسقة مع أوجه التحسن التي كشف عنها التحليل الذي أجري على أحدث المعلومات المتعلقة بمعظم المتغيرات في الاقتصادي الحقيقي.

الشكل الحادي عشر

أمريكا اللاتينية (بلدان مختارة): المؤشرات الرئيسية

(احتمالات الانتعاش)

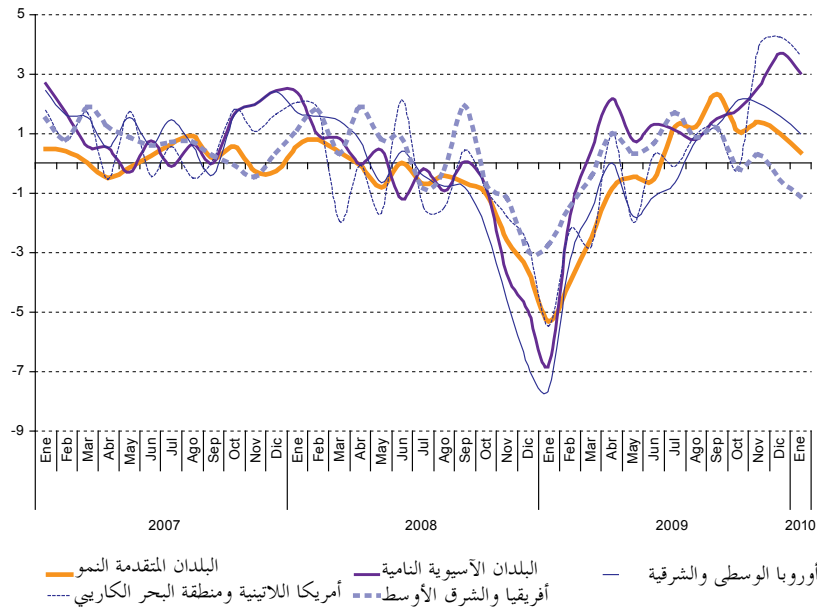


المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الأرقام الرسمية.

٤٦ - بدأ حجم الصادرات يتسع من جديد اعتبارا من الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ (انظر الشكل الثاني عشر)، بينما أضحى ازدياد النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية يُحدث أثرا إيجابيا على الطلب على السلع الأساسية ويسهم إسهاما متواصلا في رفع أسعار تلك السلع منذ الربع الثاني من عام ٢٠٠٩. وأدى هذا بدوره إلى عكس مسار تفاقم شروط التبادل التجاري في المنطقة، والتي من المتوقع أن تتحسن بنسبة ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٠ في المنطقة ككل، بل بنسبة قد تزيد عن ذلك في بلدان أمريكا الجنوبية والمكسيك المصدرة للمركبات الهيدروكربونية والفلزات. وفي المقابل، من المتوقع أن تزداد شروط التبادل التجاري في أمريكا الوسطى سوءا (انظر الشكل الثالث عشر).

الشكل الثاني عشر

الاختلاف في حجم التجارة (متوسط حجم الواردات زائد الصادرات) حسب المناطق^(أ)
(النسب المئوية)



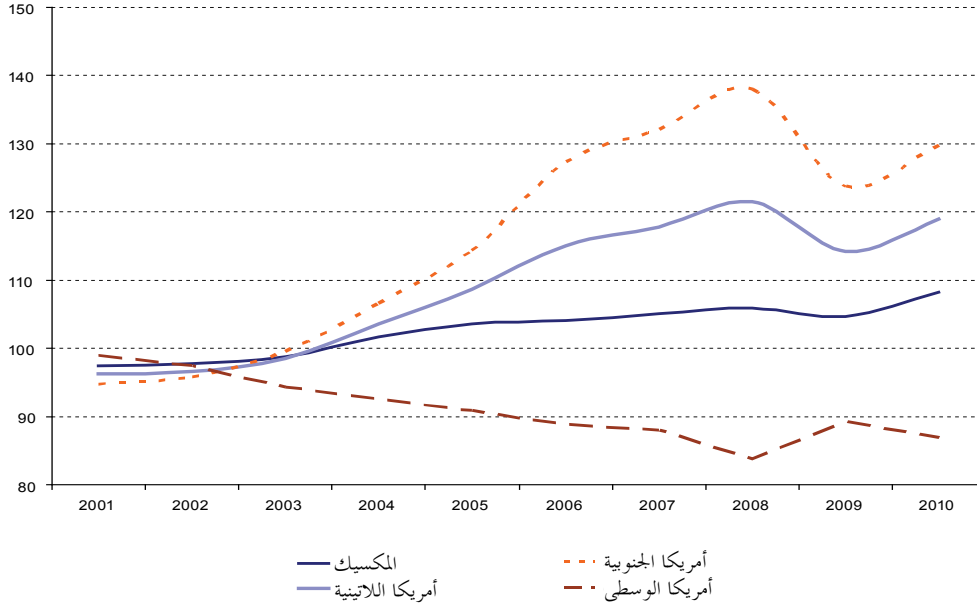
المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى مركز التخطيط المركزي ومكتب هولندا لتحليل السياسات الاقتصادية.

(أ) متوسط الحركة في ثلاثة أشهر مقارنة بالربع السابق.

الشكل الثالث عشر

أمريكا اللاتينية: شروط التبادل التجاري

(الرقم القياسي ٢٠٠٠=١٠٠)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الأرقام الرسمية.

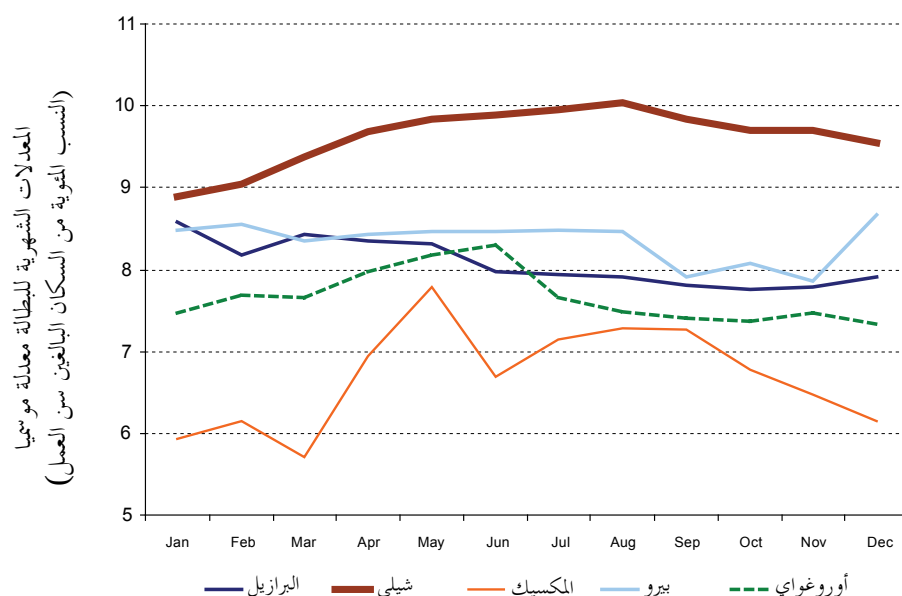
٤٧ - وفيما يتعلق بتدفقات التحويلات المالية، فإن بؤادر الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة وإسبانيا، وهما الوجهتان الرئيسيتان للمهاجرين من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تعزز من وزن التوقعات بحدوث انتعاش في تلك الفئة من التدفقات الداخلة إلى المنطقة من العملات الأجنبية.

٤٨ - وفي بعض البلدان، لا يزال الطلب المحلي يحظى بتلقي الحوافز المالية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، والذي أدى، جنبا إلى جنب مع العوامل السالفة الذكر، ونتيجة لاسترداد الأسواق المالية تدريجيا لأوضاعها الطبيعية بفضل الدعم الإضافي من المصارف الرسمية في كثير من الأحيان، إلى انتعاش - بمعدلات سريعة نوعا ما في بعض الحالات - الأمر الذي انعكس في حدوث تحسن تدريجي في مؤشرات سوق العمل في المنطقة (انظر الشكل الرابع عشر).

الشكل الرابع عشر

أمريكا اللاتينية (بلدان مختارة): المعدلات الشهرية للبطالة معدلة موسمياً، ٢٠٠٩

(كنسبة مئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام الرسمية.

٤٩ - وفي الوقت نفسه، أفضى تزايد القدرة على تحمل المجازفة في سياق ارتفاع السيولة في الأسواق المالية الدولية، إلى جانب وجود تصور إيجابي للتوقعات بالنسبة لاقتصادات عديدة في المنطقة، إلى تمكّن عدد من البلدان من استعادة إمكانية الحصول على الائتمان الدولي. وكان لذلك أثر إيجابي على أسواق الأسهم المالية (انظر الشكل الخامس عشر) التي بدأت تسترد مستوياتها التي كانت سائدة قبل تفاقم الأزمة.

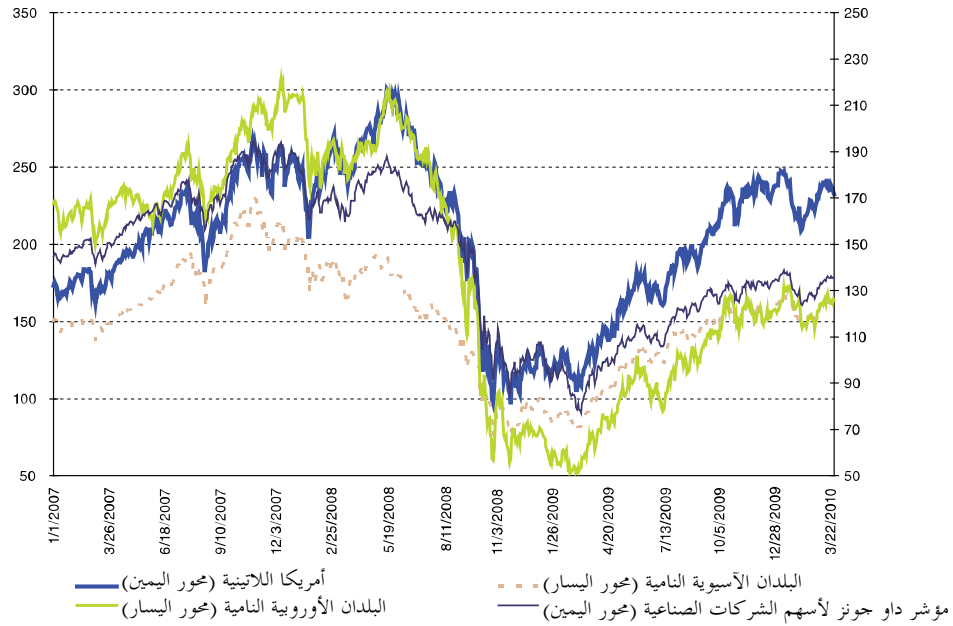
٥٠ - وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أصدرت بلدان المنطقة سندات سيادية وسندات شركات للأسواق العالمية بمبلغ إجمالي قدره ٦٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة: أي ما هو إما أكثر من مجموع قيمة السندات الصادرة في عام ٢٠٠٨ (١٩ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، أو متوسط تلك السندات لعامي ٢٠٠٦

و ٢٠٠٧ (٤٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا). وقد أسهم هذا التمور في إصدارات سندات الشركات إسهاما كبيرا في تحقيق هذا الرقم الإجمالي المرتفع (انظر الشكل السادس عشر).

الشكل الخامس عشر

مؤشرات سوق الأسهم: داو جونز الأسواق الناشئة

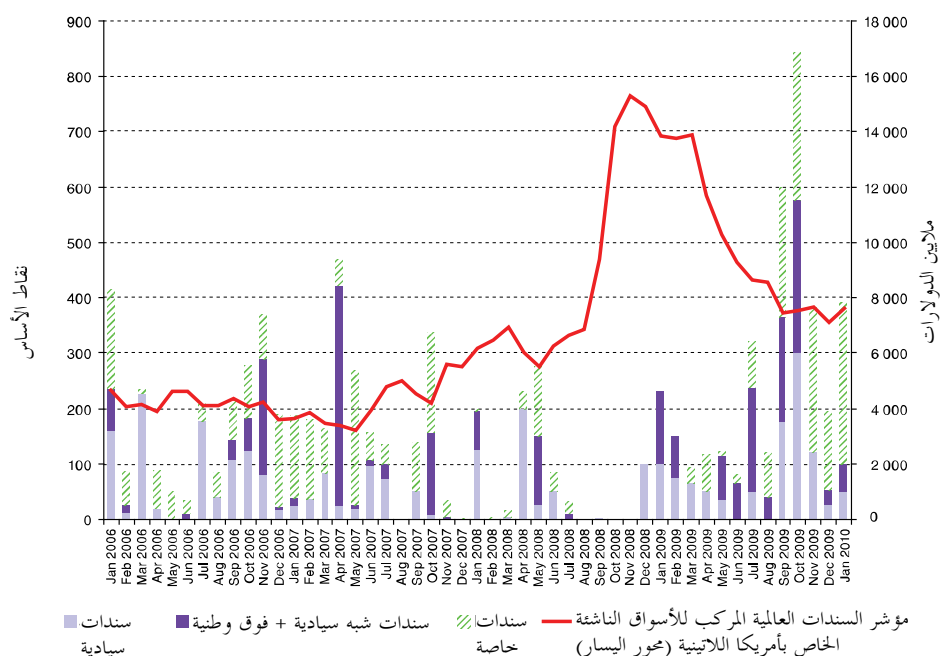
(الرقم القياسي ٢٠٠٥=١٠٠)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام مستقاة من جهاز بلومبرغ.

الشكل السادس عشر

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: مؤشر السندات العالمية للأسواق الناشئة
وإصدارات السندات الخارجية
(نقاط الأساس وملايين الدولارات)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام مستقاة من جي بي مورغان.

٥١ - وفي المقابل، من المتوقع أن يكون القطاع الخاص قادرا على إعادة هيكلة الأصول وأن يسترد نشاط الإقراض وضعه الطبيعي الذي من شأنه أن يفضي، بالإضافة إلى التحسن التدريجي في مؤشرات سوق العمل وتجدد الثقة في القطاع الخاص على النحو الذي تدل عليه الدراسات الاستقصائية لتوقعات الأعمال التجارية وأنماط الاستهلاك، إلى استدامة انتعاش الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية على السواء.

خامسا - الآفاق والمخاطر والتحديات التي تواجه المنطقة

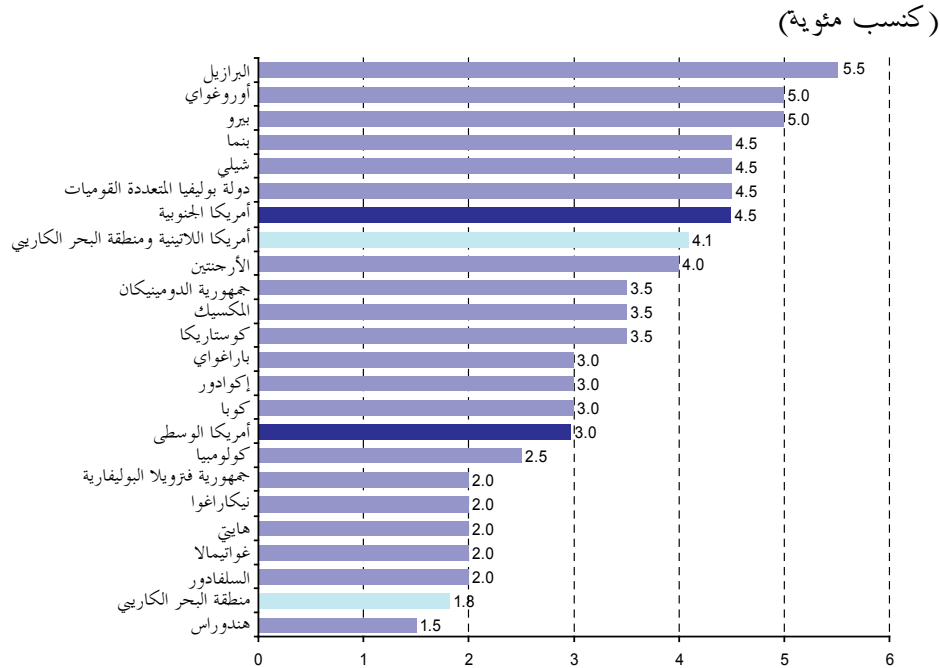
٥٢ - بالنظر إلى سرعة الانتعاش الذي بات واضحا في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، قد تعود المنطقة، في عام ٢٠١٠، إلى معدلات نمو تقترب، في بعض الحالات، من المعدلات التي

كانت سائدة قبل الأزمة. ولئن كان هذا هو السيناريو الأكثر احتمالاً، فإنه لا يخلو من مخاطر. وعلاوة على ذلك، هناك شكوك في ما إذا كان هذا الانتعاش سيؤدي إلى نمو مستدام.

٥٣ - ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٠، مع توقعات بأن يكون النمو في أمريكا الجنوبية أقوى من المناطق دون الإقليمية الأخرى، وذلك في ضوء الحجم الأكبر للأسواق المحلية في بعض البلدان (البرازيل بخاصة، والأرجنتين وكولومبيا، إلى حد أقل)، وتنوع أسواق التصدير والدور الأكبر الذي تؤديه آسيا والصين بصفة خاصة، كأسواق تصدير لعدد من البلدان (الأرجنتين والبرازيل وبيرو وشيلي). وعلى النقيض من ذلك، من المتوقع تباطؤ النمو في الاقتصادات الأكثر انفتاحاً التي تكون حوافزها أقل تنوعاً من الشركاء التجاريين، وتعتمد بصورة كبيرة على تجارة التصنيع، مثل اقتصادا المكسيك وأمريكا الوسطى. وقد تكون اقتصادات منطقة البحر الكاريبي في وضع مماثل، ويواجه العديد منها صعوبات إضافية ناشئة عن صعوبة الوضع المالي وأسعار الصرف (انظر الشكل السابع عشر).

الشكل السابع عشر

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: معدلات النمو، ٢٠١٠



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام الرسمية.

٥٤ - وفي سياق زيادة النمو وارتفاع أسعار عدد من السلع الأساسية التي تخصص فيها المنطقة، هناك ما يدعو لتوقع حدوث ارتفاع في الإيرادات العامة، وانخفاض تدريجي، في الاستهلاك الحكومي إلى الحد الذي يزداد فيه طلب القطاع الخاص، على مدار العام. ومع ذلك، سيعزز ارتفاع العائدات المالية في البلدان التي تخصص بشكل أكبر في السلع المصنعة الكثيفة الموارد الطبيعية قدرات الحكومات على زيادة زخم النشاط المحلي. وستستمر النفقات الرأسمالية، التي تستجيب ببطء أكثر، في الزيادة نتيجة لمختلف المشاريع التي بدأت في عام ٢٠٠٩. ولكن هذا لن يحول دون حدوث تحسن في التوازن المالي.

٥٥ - ويمكن أن يبدأ التضخم في الارتفاع، إلى حد يقدر زيادة انتشار النمو وبلوغه المعدلات المتوقعة، مما قد يؤدي إلى تشديد القيود على السياسة النقدية، ربما قرب نهاية العام. على أنه في هذه الحالة، يتعين على المصارف المركزية مرة أخرى، أن تختار بين الحفاظ على استقرار الأسعار والحد من ارتفاع قيمة العملة، في بيئة تخضع فيها أسعار الصرف على الأرجح لضغط نزولي (ارتفاع قيمة العملة)، وذلك بسبب وجود فائض من العملات الصعبة الناجمة عن وفرة السيولة في الأسواق الدولية.

٥٦ - ولئن كان هناك ما يدعو لتوقع حدوث تدهور في الحساب الجاري لميزان المدفوعات مقارنة بعام ٢٠٠٩، ويرجع ذلك في معظمه لزيادة في الواردات، ربما لا يكفي توافر التمويل الخارجي، إلى جانب زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتغطية هذا العجز الأكبر فحسب، ولكن حتى لمواصلة استعادة مستويات الاحتياطي الدولي.

٥٧ - وينبغي للنمو الاقتصادي أن يساعد على زيادة معدلات العمالة (وربما نوعيتها)، رغم أنه من المرجح أن يعني زيادة مماثلة في معدل المشاركة، التي ستعوض جزئياً التأثير على البطالة. وإجمالاً، من المقدر انخفاض معدل البطالة إلى حوالي ٨ في المائة، واستقراره في منتصف الطريق بين مستويات ما قبل الأزمة وما بعدها. وهذا سيؤثر، بدوره، إيجاباً على مؤشرات الفقر.

٥٨ - وإلى جانب المشاكل التي تستعصى على الحل قائمة في بعض الاقتصادات في أوروبا الشرقية، من غير المعروف الآن ما إذا كانت الاقتصادات المتقدمة سوف تواصل النمو مع خروجها تدريجياً من مبادرات التحفيز الكبيرة المرتبطة بالسياسات الرامية إلى مقاومة أثر التقلبات الدورية التي نفذت في الولايات المتحدة وأوروبا. وإضافة إلى الزيادة في معدلات البطالة والسوق المالية الدولية التي لا تزال متقلبة، يثير هذا تساؤلات حول مدى قوة الانتعاش الذي بدأ في عام ٢٠٠٩.

٥٩ - وكما ذكر آنفاً، أسفرت السياسة النقدية التوسعية، بقيادة المصارف المركزية الرئيسية في العالم، مع الاقتصادات الناشئة التي حذت حذوها، إلى انخفاض أسعار الفائدة بين البنوك بدرجة غير مسبقة. ومع ذلك، لم ينعكس هذا القدر الكبير من السيولة في زيادة الائتمان للقطاع الخاص، الذي يتباطأ في كثير من أنحاء العالم، بل وينخفض على أساس سنوي في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو.

٦٠ - وينتج تشديد شروط الائتمان عن مجموعة من العوامل التي تحد كلاً من العرض والطلب، وترتبط بانخفاض النشاط الاقتصادي وفقدان الثروة اللذين تعرضت لهما العوامل الاقتصادية في نهاية عام ٢٠٠٨ على الأخص. ومنذ ذلك الحين، تركز المؤسسات المصرفية على تعزيز ميزانيتها والحد من تعرضها للخطر، والحفاظ على قدر أكبر من السيولة من أجل التعامل مع المشاكل المحتملة. ويضاف إلى موقف المصارف الأكثر تحفظاً انخفاض ملاءة العديد من الشركات التي تضررت ميزانيتها، وبالتالي أهليتها للحصول على الائتمان، من جراء الأزمة.

٦١ - ويتمثل التحدي الذي يواجه الاقتصاد العالمي في كيفية الاستفادة من القروض لتعجيل بحدوث الانتعاش، لا سيما فيما يتعلق بتمويل الاستهلاك والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فستحتاج القطاعات العامة في كثير من البلدان المتقدمة النمو في حاجة أكبر إلى التمويل لتغطية أوجه العجز الهائل المتراكمة من جراء تدابير التحفيز المالية.

٦٢ - ويثير هذا الوضع التوتر بين الحاجة إلى الحفاظ على تحفيز السياسات إذا كان طلب القطاع الخاص أبطأ من أن يحقق التعافي، والمشكلة المتزايدة الناشئة عن ذلك من حيث توافر الائتمان للأعمال التجارية والمستهلكين، فضلاً عن عبء تمويل أوجه العجز الهائل المتراكمة في بعض البلدان. ولا بد من مراعاة كل هذا على خلفية استمرار القيود على العرض بسبب عدم اليقين والانحياز إلى السيولة التي لا تزال واضحة في الأسواق المالية.

٦٣ - ويتمثل الخطر الرئيسي الآخر في أن القلق بشأن الحاجة لسد الثغرات المالية تدريجياً سيكون له الأسبقية على الأهداف السياساتية الأخرى، وأن هذا سيؤدي إلى السحب المبكر لتدابير التحفيز المالي والنقدي التي تعتبر، على الأقل حتى الآن، العوامل الرئيسية الداعمة للطلب، والحرك الرئيسي (في بعض الحالات فقط) للانتعاش الاقتصادي.

٦٤ - ومن المرجح بدرجة عالية أن تؤدي الأزمة إلى تغييرات عميقة ستنتج بيئة دولية أقل ملائمة للنمو من الأوضاع التي شهدتها المنطقة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨. وأحد العوامل هو أن عالم مرحلة ما بعد الأزمة من المحتمل أن يشهد تباطؤ وتيرة النمو العام، نظراً

للاخفاض في الطلب الكلي في البلدان المتقدمة النمو، يقابله جزئياً ارتفاع الطلب الكلي في البلدان النامية.

٦٥ - ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تؤدي الاقتصادات الناشئة دوراً أقوى في النمو العالمي، ولكن في إطار تباطؤ التدفقات التجارية. وسيعني الانخفاض في الطلب على الواردات بين الاقتصادات المتقدمة النمو أن تتاح للاقتصادات الناشئة فرص أقل لطرح منتجاتها في تلك الأسواق، مما سيزيد من حدة المنافسة ويشجع على الأخذ باستراتيجيات موجهة نحو السوق المحلية، على الأقل في الاقتصادات الأكبر. وفي الوقت نفسه، يظهر هذا الحاجة إلى إعادة تعريف أنماط الإنتاج والتخصص التجاري وتشجيع الابتكار وبناء المعارف وتنويع المنتجات، من ناحية، وإنشاء حواجز شديدة التنوع لأسواق المقصد، التي يوجد الكثير منها في آسيا، من ناحية أخرى.

٦٦ - وقد أبرزت الأزمة المالية العالمية أيضاً الحاجة إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي، وبوجه خاص النظم الرقابية والإشرافية، وذلك لضمان قدر أكبر من الاستقرار المالي الدولي. ورغم أنه من الواضح أن القوة الدافعة للإصلاح تضعف مع انتعاش الاقتصاد العالمي، قد يتوقع وضع نموذج جديد للعمل المصرفي أكثر شفافية في ظل حواجز أقل على المخاطرة وانخفاض مستويات القدرة على التأثير. وقد يؤدي هذا إلى انخفاض التدفقات المالية الدولية، وبالتالي إلى عكس اتجاه نمط التكامل المالي الذي شوهد قبل ظهور الأزمة.

٦٧ - ورغم أن كيفية تأثير هذه العوامل تؤثر على أسعار الفائدة لا تزال غير واضحة بصفة عامة، هناك خطر من أنها سترتفع، نظراً لتوقعات الدين العام المتزايد باطراد في بعض البلدان المتقدمة النمو وعدم وجود أي إصلاح ضريبي أو مالي قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على الموارد من جانب القطاعات العامة لتلك البلدان. ومع ذلك، قد يتغير هذا الوضع، من حيث زيادة الوعي بالمخاطر التي تهدد النمو وتطبيق إصلاحات مالية وبدء ارتفاع معدلات الادخار.

٦٨ - وأياً كان الأمر، فمن المرجح بدرجة كبيرة أن تنخفض تدفقات الموارد إلى البلدان الأكثر تعرضاً للمخاطر من قطاعات أسواق رأس المال الدولية الأكثر تشدداً، وذلك نتيجة لزيادة الحذر التي سادت في أعقاب الأزمة المالية وإمكانية حدوث تغييرات تنظيمية يمكن أن تحد من التعرض للمخاطر. وقد يعمق هذا الفروق بين البلدان النامية من حيث إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، الأمر الذي قد يحمل البلدان الأقل حظاً في الموارد أو البلدان ذات الاقتصادات الكلية الأكثر ضعفاً على الاعتماد بشكل أكبر على التمويل من الوكالات المتعددة الأطراف أو على تمويل أكثر كلفة في ظل ظروف غير مواتية.

٦٩ - والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن للمنطقة توسيع آفاق النمو في عالم يتسم، من جهة، بانخفاض معدلات النمو في البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي تؤدي دورا أكبر في النمو العالمي، ومن جهة أخرى، بنظم مالية تخضع لأنظمة ورقابة أكثر صرامة، مع وجود أسواق ائتمان أقل دينامية وأسعار فائدة أكثر ارتفاعا؟ وكيف، علاوة على ذلك، يمكن إنجاز ذلك بطريقة تسمح بالنمو المطرد بمعدلات تتيح تلبية الاحتياجات الاجتماعية، بينما توفر في الوقت نفسه ما يلزم من أجل توزيع أكثر عدلا لفوائد هذا النمو؟

٧٠ - يبدو أن التعافي من الأزمة قد تم بأسرع مما كان متوقعا، ويعزى ذلك إلى حد كبير لمواطن القوة الداخلية التي أوجدتها بلدان المنطقة نتيجة لسياسات اقتصاد كلي أكثر سلامة. وينبغي للتحسن الذي حدث في العديد من العوامل التي حفزت الطلب في السنوات السابقة للأزمة، والتي تعززت في كثير من الحالات بوجود زخم قوي من السياسات العامة، أن يتيح تعافياً سريعاً في سياق الطاقة العاطلة الكبيرة. ولكن كيف يمكن تحويل هذا التعافي إلى عملية نمو مطرد فيما بعد عام ٢٠١٠؟

٧١ - إن الإجابة عن هذه الأسئلة بشكل مرض تتجاوز إلى حد بعيد نطاق هذه الوثيقة وقدرتها، التي تقتصر على عرض موجز لمناقشة دور السياسات العامة في هذا الصدد. فإلى جانب الاختلافات من بلد لآخر، تتسم اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ببعض الخصائص المشتركة التي تؤكد على ضرورة تدخل الدولة. وعلى المدى القصير، تحركت بلدان المنطقة بأفضل ما في وسعها لملاشة آثار الأزمة - وظهرت نتيجة ذلك اختلافات كبيرة في هذه القدرات. ولكن هدف استعادة مسار نمو مطرد يفرض تحديات جديدة وأكثر تعقيدا. ولهذا السبب، تواجه بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مهمة لا يمكن تجنبها تتمثل في إيجاد الحيز السياسي اللازم وتوسيع نطاقه، كما يتعين عليهم (مع بعض الاستثناءات القليلة) زيادة الموارد المتاحة له لتمويل السياسات، وإيجاد الأدوات وتعزيز مؤسساتها، لا سيما تلك المشاركة في تنسيق مختلف مجالات السياسات العامة.